مكتبة احمد مجاور الباب الامامي٣٢

نلاحظ في هذا الشكل أن التأثير هـو آحـادي الجـانب ولا يعـود السـهم فـي الاتجاه المعاكس للدلالة علـى عـدم التفـاعل إلاّ مـن ناحيـة التكيّـف مـع الوضـع الطبيعي.

ويعتـبر ديمـولان أن هـذه المعادلـة تصـدق علـى المجتمـع الريفـي. أمـا فـي مجتمعات المدن فالمعادلة تنقلب لأن نـوع العمـل يفقـد اتصالـه بالبيئـة الطبيعيـة ويعتمد أكثر على المجموعات البشرية[١٧]. وتصبح المعادلة على الشكل التالي:

المجتمع العـمـل المكـان

وقد استنتج ديمولان من دارسته أن الطريق (Route) الذي يعرّفه بأنه لا يشـمل فقط الأقاليم التي تمر بها الهجرات فقط، بل أيضاً المنـاطق التـي اسـتقرت فيهـا. والطريق هو الذي يؤلف طباع الناس وأساليب عيشهم. ويعتـبر أن طريـق المغـول وطريق الاسكيمو أثّرا في هذين الشعبين تأثيراً يختلف عن تـأثير طـرق الحشـائش في أميركا أو طرق الغابات في أفريقيا في كل مـن الهنـود الحمـر والزنـوج علـى التوالي. ويرى ديمولان أنه لو بدأ تاريخ البشرية مرة أخرى فلا بـد أن يعيـد نفسـه بشرط وحيد هو أن يبقى سطح الأرض كما هو لأن الطـرق ذاتهـا تنتـج الأنمـاط الاجتماعية ذاتها مع بعض الاختلافات الثانوية[١٨].

وبعد دراسة مناطق الأستبس، خرج ديمولان بنتيجة مفادهـا أن هـذه البيئـة لا تنتج الاّ الحشائش، والحشائش لا تفيد الا الرعاة. والرعـاة يعتمـدون فـي حيـاتهم على الحيوانات الداجنة، وأهمها الحصان. ونتيجة لوسع هـذه البيئـات وانفتاحهـا على غيرها، كان لا بـد مـن تنظيـم إجتمـاعي وسياسـي يؤمّـن الحمايـة والتعـاون

١٧- الصقار، مذكور سابقاً، ص: ٣٢.
١٨- المرجع نفسه، ص: ٣٣.

مكتبة احمد مجاور الباب الامامي

للعيش، وهو النظام القبلي وعلى رأسه زعيم قوي ومطاع يقود جيشاً يتّصف بالشجاعة وشدة البأس ويرضى بالقليل، كما هي حالة المغول وزعيمهم جنكيزخان. أما على مستوى علاقاتهم الداخلية، فإن جميع الأفراد يعملون لمصلحة قبيلتهم، لذلك لا وجود لنظام تقسيم العمل أو الأجور أو البطالة. وهكذا يبقى هذا المجتمع في حالة الكفاف، ويتصف بنظامه الأبوي الصارم.

إلاّ أن التنظيم الاجتماعي في منطقة تعتمد على الصيد، يختلف. في هذه البيئة يتوجّه الصيادون إلى مناطق بعيدة تاركين النساء والأولاد ليهتموا بشؤون الزراعة وتربية الأطفال باشراف الامهات وقيادتهن بغياب الأزواج البالغين. فظهر، لذلك، النظام الأمومي. وفي المناطق التي يمكن للزوج أن يعول أكثر من زوجة، ظهر نظام تعدّد الزوجات. أما في المناطق التي تعتمد على الصيد وتتصف بفقرها، فيكتفي الزوج بزوجة واحدة مما يعني وجود نظام وحدانية الزوجة. ولكن في المناطق التي تزدهر فيها الزراعة أكثر من الصيد، ويمكن فيها للمرأة أن تعول أكثر من رجل، يظهر نظام تعدّد الأزواج. وهكذا يظهر تأثير الطريق (البيئة) على الانسان ويحتّم عليه سلوك طرق محدّدة في علاقاته الاجتماعية. وقد ضرب ديمولان أمثلة عديدة من أجل تثبيت نظريته استخلصها من نمط حياة المجتمعات البدائية. الا أنه يعود ليقول أن الشعوب المتحضرة في أيامنا هذه قد تحرّرت من تأثير الطريق وبدأت تتبع أساليب مختلفة تتلاءم مع البيئة الطبيعية[١٩].

وتعتبر ألين سمبل Ellen Semple الأميركية، وريثة أفكار راتزل ومطوّرتها في الوقت نفسه. لذلك فقد وضعت نفسها بين غلاة الحتميين علماً بأنها أكّدت ضرورة تعديل أفكار أستاذها راتزل لأن تغيرات العصر وضرورات البحث العلمي تستوجبان هذه التعديلات. إلاّ أنها احتفظت بالكثير من هذه الآراء. وقد ضمّنت

١٩- المرجع نفسه، ص: ٣٥.

كل ذلك كتابها الهام "تأثيرات البيئة الجغرافية" "The influences of Géographic Environment". وقالت في هذا الخصوص: "إن الانسان من إنتاج سطح الأرض، وهذا لا يعني فقط أنه من الأرض، وتراب من ترابها، بل إن الأرض قد ربّته وأطعمته، وشكلت أعماله ووجّهت أفكاره، ووضعت أمامه الصعاب لتقوّي من جسمه ومن عزيمته، وأعطته مشاكل الري، وفي نفس الوقت همست له بالحلول"... وتقرر أيضاً في المقدمة نفسها، أن تكوين الانسان الجسدي هو من إنتاج البيئة الطبيعية، فتقول: "إن الارض تخلّلت عظامه ولحمه، وعقله وروحه، ففي مناطق الجبال أعطته عضلات أرجل من حديد ليتسلق المنحدرات، بينما في السواحل تركت عضلات أرجله ضعيفة واعطته بدلاً عنها صدراً واسعاً قوياً وذراعاً قادراً على التجديف"(٢٠).

نلاحظ في هذه المقدمة ما فيها من أفكار حتمية، وهي انعكاس لمضمون هذا الكتاب بشكل عام. فهي تذكر فيه، مثلاً، أن شدة وسهولة انحدار الجبال يؤثران في التاريخ البشري، كما يؤثران في سلوك الناس وفي تركيب نفسياتهم. حتى الدين أيضاً، فهو يتأثر بالبيئة الطبيعية التي ظهر فيها، ويحمل سماتها الرئيسية.

ومع كل ذلك، يبقى كتاب مس سمبل من أهم مساهمات الحتميين في الجغرافيا البشرية التي ظهرت حتى عشرينات هذا القرن.

وقد كان تأثير هذه المدرسة كبيراً، حتى أن أحد أتباعها قال: أعطني خريطة لدولة ما، ومعلومات وافية عن موقعها ومناخها ومائها ومظاهرها الطبيعية الأخرى، ومواردها وإمكانياتها الطبيعية، وبإمكاني على ضوء ذلك أن أحدّد لك

٢٠- Ellen Semple, the influences of géographic environment. P.1-2 ذكره:
٠- الصقار، دراسات في الجغرافية البشرية، مذكور سابقاً، ص: ٣٤- ٣٥.

أي نوع من الانسان يمكن أن يعيش في هذه الدولة، وأي دور يمكن أن تلعبه هذه الدولة في التاريخ[٢١].

وإذا كان في هذا القول بعض المبالغة، فإنه يدل على أنه لا يقوم على مجرّد الصدفة، بل على أساس ما يمكن أن تقدمه البيئة الطبيعية من حتمية تجعل الانسان يتكيّف معها ويتصرّف حسب ما تقرره قوانينها الطبيعية. وهذا التكيّف والتصرّف لا بدّ أن يتكرّر هو نفسه إذا تكرّرت الظروف الطبيعية نفسها.

المدرسة الامكانية

عندما نتأمل في هذا الحكم الأخير الذي أطلقه أحد الحتميين، نجد في الواقع الاجتماعي والتاريخي للمجتمعات الانسانية في أي مكان وزمان ما يخالف هذا الحكم بشكل تام. ذلك أن أي مجتمع من هذه المجتمعات لم يبق أسير ما يمكن أن تقدمه الطبيعة، وإلاّ ما أصاب المجتمعات ما أصابها من تطور وتقدم. والجغرافيا البشرية الحديثة لا يمكن أن تبقى أيضاً أسيرة هذا النهج الحتمي من التفكير لأنها لا يمكن أن تتجاهل فعل الانسان في الطبيعة وتسخيرها لمصلحته وفي سبيل تقدمه وارتقائه.

لذلك رأى علماء الجغرافيا البشرية – وإن كانوا بأكثريتهم، بعد عشرينات هذا القرن، قد أتوا إلى هذا الميدان من ميادين اجتماعية أخرى – أن ما يحصل في المجتمعات الانسانية من تقدّم وتطوّر لا يمكن رده إلى ما يمكن أن تقدمه الطبيعة وحدها، بل أكدوا بدراستهم أن الكثير من الظواهر الاجتماعية والتقدم في شتى الميادين لا يمكن أن تفسر إلاّ بالنشاط البشري الناتج عن التفاعل بين وعي الانسان وتطوّره الفكري مع البيئة الطبيعية. وبدأوا يبحثون في نتائج هذا التفاعل

٢١- المرجع نفسه، ص: ٣٧.

من خلال البحث في أحوال المجتمع وتطوره، أي في الانجازات الحضارية بكل أشكالها المتأتية من هذا التفاعل بين الانسان وبيئته الطبيعية.

وإذا كانت الأرض تنقسم إلى مناطق حيوية جغرافيّة تتوافق مع مناخها مجموعات نوعية من النباتات والحيوانات، وهي الفكرة التي تنطلق منها المدرسة الحتمية في تبريرها الخضوع المطلق للكائنات الحية للطبيعة التي سمحت لها بالحياة، فإن هذه الحتمية لم تبق على وهجها السابق في العلاقة التي تربط بين الطبيعة والانسان. فالعالم الذي نعيش فيه اليوم هو عالم مصطنع من عمل الانسان أكثر من كونه عالماً طبيعياً على حد تعبير هربرت سيمون. ويذهب موسكوفيتش إلى القول: "إن العالم الفطري الأصلي بمنجاة من كل محاولة للإلمام به: إنه غير موجود... فالطبيعة لا معنى لها ولا شكل إلاّ بالنسبة لما نفعله بها"[٢٢].

ولم يبق الأمر عند حدود التعاطي الايجابي مع البيئة الطبيعية وتسخيرها لخدمة الانسان، بل تخطّى الأمر ذلك إلى حد إيقاع الضرر بالبيئة الطبيعية باسم هذا التسخير ولخدمة التقدم البشري وتطوّره. حتى أن البحار والمحيطات قد خضعت لتأثيرات العمل الانساني. وإذا أخذنا البحر المتوسط كمثال فإن نباتاته وحيواناته ومياهه قد تدنست بالفضلات الملوثة التي تصبّها فيه الأنهار بغزارة، وسيتحوّل إلى بحر ميّت بسبب هذا الحزام من المدن والمصانع المزروعة على شواطئه[٢٣].

من المهم التأكيد أن ما تقدمه البيئة الطبيعية من إمكانيات تشكّل الفعل الطبيعي تجاه الانسان، لا يقابل برد فعل إنساني تجاهها متماثل ومتشابه لدى جميع المجتمعات التي تحظى ببيئات طبيعية متشابهة ومتماثلة. وهذه الملاحظة

٢٢- هيلدبرت ايزنار، المدى الجغرافي، ترجمة علي الخشن، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، ١٩٨٠، دمشق، ص: ٢١ وللتفصيل، ص: ١٣- ٢٢.

٢٣- المرجع نفسه، ص: ٢٢.

هي الضربة الاولى التي تتلقاها المدرسة الحتمية من أنصار المدرسة الامكانية. ويؤكد هؤلاء أن ردّ الفعل الانساني تجاه البيئة الطبيعية مرتبط بشكل وثيق بخصائصه الجسمانية وبقدراته العقلية، وبمستوى تنظيمه السياسي والاجتماعي الاقتصادي، أي بمستوى حضارته بشكل عام. ودرجات الفعل ورد الفعل لا يمكن أن تلحظ إلاّ إذا تمّ إسناد ردود الافعال إلى درجة الرقي الحضاري الانساني وفهم الواقع الاجتماعي - التاريخي للمجتمع المدروس.

ويقدم أنصار المدرسة الامكانية الكثير من الأمثلة ليؤكّدوا صحة مقولتهم. فتشابه البيئة الطبيعية بين المناطق القطبية في أميركا الشمالية ومنطقة سيبيريا لا يعني تشابه نمط الحياة لدى قبائل الأسكيمو وقبائل منطقة سيبيريا، وواقع الحال يثبت عدم تشابه نمط الحياة في المنطقتين المتشابهتين طبيعياً. وكذلك الحال سكان السهول في آسيا يختلفون عن سكان السهول (البراري) في أميركا الشمالية علماً بأن الواقع الطبيعي متشابه تماماً. وفي المناطق الصحراوية، الحال هي نفسها. فالفروق الحضارية والمعيشية واضحة الاختلاف بين سكان البدو في الصحراء العربية وبين سكان أوستراليا الأصليين وبينهم وبين قبائل صحراء كلهاري في أفريقيا الجنوبية - الغربية. وما قدمته الجزيرة العربية، صاحبة المناخ الصحراوي من حضارة للعالم مختلف تماماً عن الدور الذي لعبته أية منطقة صحراوية أخرى في العالم.

لذلك يمكن القول أن تأثير البيئة في الانسان هو واقع ملموس لا يمكن انكاره، ولكن الانسان بسبب الامكانيات التي توفّرت لديه من خلال اكتشافه للكثير من مبادىء وقوانين الطبيعة، استطاع أن يغير الكثير من مظاهر البيئة، وفي الكثير من المناطق، بتناسب طردي مع ما توفّر لديه من إمكانات ناتجة عن استكشافه لقوانين الطبيعة وبما يرافق هذه الاستكشافات من تطور حضاري على مختلف الأصعدة. لذلك يمكن القول أنه من الصعب الفصل بين الفعل الطبيعي

ورد الفعل الانساني، لأن هذه العلاقة بين الفعل ورد الفعل هي قديمة قدم الانسان نفسه. فبناء البيوت، على أي شكل كانت، واعتماد الزراعة، وجرّ المياه إلى المناطق الجافة، هي أفعال إنسانية قديمة قدم الانسان. وجهوده لا تزال ظاهرة للعيان من خلال ما تبقى من قناطر وسدود وقنوات وجسور وطرق وأسوار وجنائن معلقة وسكك حديدية، وغيرها. والتقدم الذي يرافق البشرية، منذ الثورة الصناعية وحتى عصر الكمبيوتر والأنترنت يُظهر المدى الذي وصلت إليه الجهود الانسانية في التأثير في الطبيعة وإن كانت تعتمد على مبادئها الأساسية وقوانينها التي لا تتغير[٢٤].

حتى أن المدن لم يكن وجودها مرتبطاً بشكل دائم بالبيئة الطبيعية. فثمة الكثير من المدن ظهرت لأسباب ناتجة عن الفعل الانساني. فقناة السويس، الثمرة الانسانية التي قصّرت المسافات بما لا يقاس، ساهمت بوجود مدن لا يمكن أن توجد لولا وجودها، وساهمت أيضاً باضمحلال مدن أخرى كانت مركزاً للقوافل البحرية على الشواطىء الغربية لأفريقيا. وكذلك النفط، فهو وإن كان مادة طبيعية، قد أدى اكتشافه كجهد إنساني، إلى تغيّر نمط حياة العديد من المجتمعات وأدى أيضاً إلى إنشاء مدن عديدة لا يمكن أن تنشأ لولا هذا الاكتشاف ولولا الحاجة إليه كضرورة من ضرورات الصناعات الحديثة، ونمط الحياة الحديثة أيضاً.

والبيئة الطبيعية لا يمكن أن تكون وحدها هي المؤثّرة على توزيع السكان في العالم. لأن هذا التوزيع مرتبط بالأسباب الاجتماعية التي تشجع الزواج المبكر والاكثار من النسل، وبالأسباب الاقتصادية كالازدهار الذي يجلب العمالة من الخارج وتأثر ذلك بالتشجيع الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تحديد النسل أو

٢٤- حول ارتباط قدرة الانسان على التأثير في الطبيعة بتقدمه الاجتماعي والتقني، أنظر:
- علي وهب، الجغرافيا البشرية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٦، بيروت، ص: ١١٦.